المرأة الفلسطينية العاملة ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية

The Working Palestinian Woman and Her Role in Making Family Decisions

شادي رمضان الكفارنة
أستاذ المساعد/ جامعة القدس المفتوحة / فلسطين

Shadi Ramadan Alkafarna
Assistant Professor/Al-Quds Open University/Palestine
dr.shadi.ka@gmail.com

تاريخ الاستلام: 24/ 8/ 2019م، **تاريخ القبول:** 8/ 12/ 2019م.

Received: 24/ 8/ 2019, **Accepted:** 8/ 12/ 2019.

DOI: 10.33977/0507-000-052-002

E-ISSN: 2616-9843

P-ISSN: 2616-9835

https: //journals.qou.edu/index.php/jrresstudy

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المرأة الفلسطينية العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، ولتحقيق أهداف الدراسة تمَّ الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتطبيق أداة الاستبانة على عينة من المُعلمات المتزوجات، واللَّاتي سبق لهنَّ الزواج في مدارس مديرية وزارة التربية والتعليم في محافظة شمال قطاع غزة، والبالغ عددهنَّ 217 معلمة عاملة، وعلى هذا توصل الباحث إلى أنَّ المرأة العاملة نجحت في اتخاذ قرار التصرف بالأموال بوزنٍ نسبيّ75.72%، وعندها القدرة على المشاركة في اتخاذ قرار تعليم الأبناء بوزنٍ نسبيّ77.40%، وقادرة على اتخاذ قرار حل مشكلات الأبناء بوزنٍ نسبيّ81.51%، وتمتلك القدرة على اتخاذ قرار زواج الأبناء بوزنٍ نسبيّ69.49%، وأوصى الباحث بضرورة تعزيز دور المرأة الاجتماعيّ والاقتصاديّ حتى تربط بين عملها وقدرتها على المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية داخل المجتمع الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: العمل، القرارات الأسرية، المرأة العاملة.

Abstract:

This study sought to identify the Palestinian working woman's role in making family decisions. The study was applied on a sample of female teachers in the schools of the Directorate of Education in northern Gaza Strip. The study was based on the analytical descriptive approach. The sample consisted of 217 married and previously-married female teachers. A questionnaire was implemented to collect data. The researcher found that the working woman in this field succeeded in making financial decisions at 75.72%. She had the ability to participate in making decision related to the education of her children at 77.40%. Moreover, she was able to make a decision related to solving the problems of her children at 81.51%. At the same time, she was capable of making a decision on allowing the children to marry at an early age at 69.49%. The researcher strongly recommends the need for women to be aware of their rights by promoting and supporting their role economically and socially, to manage work and their ability to make family decisions in the Palestinian community.

***Key words**: Work, Family Decisions, Working Women.*

مقدمة:

تشارك المرأة منْذُ القدم في مختلف مجالات الحياة، واحتلت مكانة لا تقل عن مكانة الرجل، وجسدت أدواراً في بناء الأسرة والمجتمع في مختلف مراحل التطور الإنساني (بومدين،2017، ص15) كما يُظهر واقع المرأة الأسري أنَّ العمل ليس مجرد مسألة احتياج مادي فقط، بل يعتبر ضمن أولويات حياتها، فهي متساوية مع الرجل في النهضة العالمية (الشراري،2016، ص1)، ولم تكن الأسرة الفلسطينية بمعزل عن سائر التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمعات. حيث واجهت الأسرة مجموعة من التغيرات ومن ضمنها أنه لم يعد دور المرأة مقتصراً على العمل داخل المنزل بل أصبح لها تواجدٌ في سوق العمل(عطية، 2014، ص2)، وقد خاضتْ المرأة الفلسطينية في مجالات العمل المختلفة، والتحاقها بمهن التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية في القطاع الرسمي وغير الرسمي، وحصلت على الاعتراف بأهميتها في إطار الحاجات التنموية من جهة ومستوى المعيشة من جهة أخرى، إضافة إلى دعم الحركة النسوية مفهوم المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات (أبو منديل، 2014، ص24)، لذا جاءت هذه الدراسة للتعرف على المرأة الفلسطينية العاملة ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية من خلال عينة من المُعلمات العاملات في مدارس مديرية وزارة التربية والتعليم في محافظة شمال قطاع غزة.

مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة وأبعادها في التالي:-

تقوم المرأة بدور في سائر مناحي الحياة الإنسانية، ويتأثر دورها في العمل بنوع المجتمع الذي تعيش فيه من حيث ثقافة العادات والتقاليد التي تحكمه، بيد أنَّ المرأة الفلسطينية تتمتع بإرادة قوية في الحياة تمكنها من أداء دورها الاجتماعيّ والاقتصاديّ، وعلى هذا إنَّ المرأة العاملة تواجه مشكلات نتيجة لعملها خارج المنزل، وهناك رؤى مختلفة في وجهات النظر الاجتماعية بالنسبة لدور المرأة وعملها الطموح للنجاح وتحقيق الذات في العمل والحفاظ على الأسرة والحاجة الاقتصادية في كثير من الأحيان، وقد أثارت هذه الآراء تساؤلاً حول المرأة الفلسطينية واتجاهها نحو العمل ومدى مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، والكشف عن الصورة النمطية الموروثة حول دور المرأة العاملة ومكانتها.

ولتحقيق أهداف الدراسة يمكن تحديد مشكلتها في التساؤل الرئيس التالي:-

ما دور المرأة الفلسطينية العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية؟.

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى تنجح المرأة العاملة في اتخاذ قرار التصرف بالأموال؟.
- إلى أي مدى تشارك المرأة العاملة في اتخاذ قرار تعليم الأبناء؟.
- ما مدى قدرة المرأة العاملة في اتخاذ قرار حل مشكلات الأبناء؟.
- هل تمتلك المرأة العاملة القدرة على اتخاذ قرار زواج الأبناء؟.

فروض الدراسة:

- الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى لمتغير العمر.

- الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى لمتغير المستوى التعليمي.
- الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى لمتغير الدخل الشهري.
- الفرضية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى لمتغير الحالة الزواجية،
- الفرضية الخامسة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى لمتغير عدد الأبناء.
- الفرضية السادسة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى لمتغير نوع الأسرة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على دور المرأة الفلسطينية في اتخاذ القرارات الأسرية، والتي تتمحور فيما يلي:

- الكشف عن مدى قدرة المرأة العاملة في اتخاذ قرار الإنفاق على الأسرة.
- الكشف عن قدرة المرأة العاملة في اتخاذ قرار مساعدة الأبناء في التعليم.
- الاستدلال على إمكانات المرأة العاملة في اتخاذ قرار زواج الأبناء.
- التعرف على حجم مشاركة المرأة العاملة في اتخاذ قرار حل مشكلات الأبناء.

أهمية الموضوع:

الأهمية النظرية:

تنبع الأهمية النظرية للدراسة في أنها تمثل محاولة لإثراء الدراسات الخاصة بالمرأة الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص المرأة العاملة ومدى دورها في المشاركة باتخاذ القرارات الأسرية، كما يمكن للدراسة أنْ تُسهم في محاولة وضع تصورات مناسبة للدراسة المتعلقة بعمل المرأة ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية في المجتمع الفلسطيني.

الأهمية التطبيقية:

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في محاولتها إلقاء الضوء على واقع المرأة العاملة في المجتمع الفلسطيني، والمعوقات التي تواجه عمل المرأة خاصة في محافظات قطاع غزة، وذلك انطلاقاً من أنَّ التعرف على هذه المعيقات يساعد في رسم استراتيجية للنهوض بأوضاع المرأة، وتحسين فرص مشاركتها في مجالات الحياة الاجتماعية، كما يساعد في التنمية الشاملة من ناحية وتنمية أوضاع المرأة ذاتها في الأسرة والمجتمع من ناحية أخرى، ونضيف على ذلك أيضا أنَّ التعرف على هذه الظروف والمعوقات يمكن أنْ يسهم في توجيه نظر المجتمع بمختلف فئاته وقطاعاته لتدعيم وضع المرأة الفلسطينية، ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية حتى يتسنّى لها التغلب على هذه العقبات.

حدود الدراسة:

- الحد البشري: هنَّ المعلمات من النساء المتزوجات واللَّاتي سبق لهنَّ الزواج في مدارس مديرية وزارة التربية والتعليم في محافظة شمال قطاع غزة.
- الحد المكاني: اقتصرت حدود الدراسة من الناحية الجغرافيّة على مدارس مديرية وزارة التربية والتعليم في محافظة شمال قطاع غزة.
- الحد الزمني: طُبّقتْ هذه الدراسة في الفترة الزمنية (الفصل الأول والثاني) من العام الدراسي (2018–2019).

مفهوم عمل المرأة:

يعتبر عنصر العمل من العناصر الإنتاجية الهامة في المجتمعات الإنسانية، ويُعدُّ العمل بذل أي جَهد جسمانيّ أو عقليّ أو عاطفيّ لازما لإنتاج السلع والخدمات، سواء للاستهلاك الشخصي أو للآخرين (جوون، ومارشال، 2011، ص465)، ويشير معنى العمل إلى إدراك الفرد لأهمية العمل الذي يؤديه بالنسبة له وللآخرين والذي يتحدد وفقاً للمعايير والقيم الشخصية للفرد، ويعمل على تحقيق التوافق بين متطلبات ومهام العمال وبين القيم والأفكار الشخصية للفرد (Seibert, et al., 2011) ، كما أنَّ العمل هو الجَهد المبذول في جميع الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف الربح أو الحصول على أجرة معينة سواء كانت على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو أجرة يومية أو على القطعة أو نسبة من الأرباح أو سمسرة أو غير ذلك من الطرائق، كذلك فإنَّ العمل بدون أجر أو عائد في مصلحة أو مشروع أو مزرعة للعائلة يدخل ضمن مفهوم العمل"(الإحصاء الفلسطيني،2017، 203)، ويمكن تعريف المرأة العاملة : هي تلك التي تقوم بممارسة عمل معين تؤجر عليه أي تتقاضى أجراً عن جهد عقلي أو عضلي تقوم به في مؤسسة ما(جغمومة، 2017، ص7)، كما أنها: هي تلك المرأة التي تمارس عملاً بكل مفاهيمه الاقتصادية والاجتماعيّة سواءً خارج بيتها أو داخله(عويدات، 2014، ص26)، ويستطيع أنْ يُجمل الباحث تعريفاً للمرأة العاملة من التعريفات السابقة على أنها تلك المرأة التي تؤدي عملاً خارج المنزل سواء في مؤسسة حكومية أو غير حكومية على أنْ يكون هذا العمل مقابل أجر مادي.

المرأة في القوى العاملة:

تشهد الفلسفة الغربية في كل فترة تاريخية من فترات تطورها ظهور بعض التيارات الفلسفية التي تعكس التحولات الاجتماعية والسياسية والفكرية والحضارية التي يشهدها المجتمع الغربي، بما يؤكد العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع، وهناك ما يثبت ويدلل ذلك، لقد ظهرت الفلسفة النسوية بصفتها واحدة من أبرز تيارات الفلسفة الغربية الراهنة، لتعبّرَ عن واقع ومستقبل المرأة في المجتمعات الغربية، وشكلت بذلك محاولة تنظيرية

جادة لمختلف القضايا التي تتعلق بوضع المرأة، وخصوصاً فيما يتعلق بحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو قضايا الهوية أو ما يتعلق بمسائل الأخلاق والعلم، والميتافيزيقا، والبيئة، والحضارة بصورة عامة(1)، وامتداداً للنظرية النسوية تشكلت الحركة النسوية الفلسطينية التي تميزتْ بتطورات بروز المؤسسات النسوية المهنية المتخصصة التي ركزت جلّ اهتمامها على قضايا النوع الاجتماعيّ، الأمر الذي يمكن اعتباره تتويجاً للتوجه النسوي في الحركة النسوية الفلسطينية التي تبنت قضايا المرأة الاجتماعية وتفعيل الجدل والنقاش الديمقراطي حول قضايا النساء، وإنَّ من الجدير بذكره أنَّ الاتفاقيات والمعاهدات الدولية أكدّتْ على حق المرأة في العمل و أنْ تتخذ الدول جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في ميدان العمل لكي تكفل المساواة بين الرجل والمرأة بنفس الحقوق(2)، إنَّ المجتمع الفلسطيني لا يختلف كثيراً عن بعض المجتمعات من حيث الموروث الثقافيّ والبِنْية الاجتماعية والاقتصادية ونظرته للمرأة وعملها، ولم تكن المرأة الفلسطينية بمعزل عن التحولات والتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الفلسطيني في عدم اقتصار عمل المرأة على العمل المنزلي فقط، حيث توجهت المرأة للعمل خارج المنزل فتحملتْ أعباء أخرى في لحظة النضال مع شعبها من أجل الاستقلال وحق تقرير المصير، لذلك فإنَّ نضال المرأة الفلسطينية له طابع سياسي واجتماعي بالنسبة لها(الصوراني، 2005، ص17).

لقد أعطى القانون الفلسطيني المرأة الحق في ممارسة العمل و المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون والقضاء دونما تمييز على أساس الجنس، ناهيك عن أنه وضع لها الأسس والضوابط القوية لحمايتها، سواء داخل القطاع العام أو القطاع الخاص، وبالرغم من إعطاء المرأة الحق في القانون ومشاركتها مع الرجل إلا أنَّ مشاركة النساء في سوق العمل هي مشاركة متدنية في القوى العاملة مقارنة بالذكور في فلسطين للعام 2017، فقد أشارت النتائج إلى أنَّ نسبة المتعطلين عن العمل من الإناث في فلسطين بلغت 85،364 بنسبة 40.1%،(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص41)، وعلى ما تقدم يمكن أنْ نبين واقع المرأة في سوق العمل في محافظة شمال قطاع غزة على النحو التالي:-

- (92،659) عدد النشطين اقتصادياً (مشتغلون وعاطلون عن العمل)، يشكلون ما نسبته 44.0% من إجمالي سكان محافظة شمال قطاع غزة(15 سنة فأكثر)، بواقع 70.9% بين الذكور و16.4% بين الإناث.
- (51،528)عدد المشتغلين في محافظة شمال قطاع غزة، حيث يشكل نسبة المشتغلين من إجمالي سكان المحافظة النشطين اقتصادياً(15 سنة فأكثر)، 55.6% فيما تشكل نسبة النساء المشتغلات من إجمالي المشتغلين في المحافظة 12.7%.
- (127،694) عدد الملتحقين في التعليم 5 سنوات فأكثر في محافظة شمال غزة، نصفهم من الذكور50.2%، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص41)، ويرى الباحث على الرغم من كل المعوقات التي واجهت المرأة الفلسطينية العاملة والتي تمثلت في موروث ثقافيّ تقليديّ يرفع من قيمة الرجل على حساب المرأة، إلا أنَّ المرأة نجحت في تغيير بعض المفاهيم الموروثة المكبِلة لحركة تحررها وعلى هذا توسّعَ نطاق مشاركتها الاجتماعية في القدرة على اتخاذ القرارات الأسرية.

المرأة العاملة ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية:

اهتمتْ نظرية الدور بتفسير سلوكات الأفراد والجماعات باعتبار أنَّ الدور مجموعة السلوك أو الوظائف المناسبة لفرد يشغل مكانة أو وظيفة خاصة في موقف اجتماعي معين(الخشاب، 2008، ص261)، لذلك تُصور نظرية الدور الأفراد الذين يشغلون المراكز ويؤدون الأدوار باعتبارهم يكشفون عن صفتين مترابطتين الأولى الخصائص المتعلقة بالذات، والثانية مهارات وقدرات أداء الدور، وأيضا تقوم هذه النظرية على أساس التفاعل المتبادل بين الأشخاص، ولكن هذه الأفعال تُنظم في أدوار، حيث أنَّ التفاعل الذي تقوم عليه النظرية هو التفاعل بين الدور والذات(الصديقي وعلي،2006 ص26)، إنّ الفرد بناء على نظرية الدور يقوم بمجموعة من الأدوار المعينة وفقاً لمجموعة من المواقف، وعلى هذا فهو يمثل هذه الأدوار التي يؤديها تبعاً للمكانة التي يشغلها صاحب الدور، وتتابع نظرية الدور أيضاً أنّه لكي تكون المرأة أُمّاً لا بدّ من مراعاة مقتضيات الأمومة، حتى تصبح أُمّاً يُتوقع أنْ تحيط أبناءها بالعطف والمودة والعناية؛ لأنَّ الآخرين الذين يشاركونها في التنظيم الإجتماعيّ يفعلون هكذا مع أبنائهم، وعلى هذا فإنها تحرص على أنْ تؤدي دورها طبقاً لأدوار الآخرين وهكذا فإن الدور الذي يؤديه الفرد يشكل سلوكه بطريقة تتناسب وطبيعة الموقف الاجتماعيّ(نفيدسة،2007، ص60).

ونضيف على ما سبق أنّ دور المرأة في القدرة على اتخاذ القرارات في الأسرة يُعدّ مجموعة من الأعمال والمهام والمسؤوليات التي يحددها المجتمع للفرد، ويوكل إليه القيام بها، ويتوقع منه أداءها في كل الحالات، لدرجة يصبح فيها الفرد ملازماً لدوره ومركزاً عليه وشاغلاً له»(سالم،2010، ص239)، وإنَّ قدرة المرأة على اتخاذ القرار أيضاً يمثل المرحلة النهائية من مراحل صنع القرار، وهو خلاصة ما يتوصل إليه صانع القرار من معلومات وأفكار حول مشكلة ما أو قضية معينة»(عبداللطيف وآخرين، 2007، ص245)، كما أنَّ قدرة المرأة على اتخاذ القرارات يعدُّ من المفاهيم التي تحدد طبيعة التوقعات الاجتماعية المرتبطة بمكانات أو أوضاع اجتماعية معينة (جوون، ومارشال،2011، ص124)، أما فيما يخص دور المرأة غير العاملة في اتخاذ القرارات الأُسرية، نجد أنَّ هناك اختلافاً في الرؤى حول عمل المرأة وقدرتها على اتخاذ القرارات، وهنا نوضح هذا الاختلاف كما يلي : الرؤى التي تؤيد عمل المرأة يرون أنَّ العمل يُنمي من شخصيتها ويمنحها قوة لمواجهة تحديات الواقع، ويُساعدها على مواكبة التطورات والانخراط في الأسرة والمجتمع أكثر، والتعرف على آخر المتغيرات الثقافية، وهذا يعطيها القدرة على اتخاذ القرارات داخل الأسرة بقوة، أما بالنسبة للرؤى التي لا تؤيد عمل المرأة يرون أنَّ المرأة غير العاملة عندها قدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة ولكنها بشكل أقل، وهذا يعود إلى قلة الخبرة ونقص في التجربة المكتسبة من العمل، وبالرغم من كل هذه المعوقات إلا أنَّ المرأة ستظل محوراً في اتخاذ القرارات رغم أنها غير عاملة على نحو أفضل لحماية أُسرتها(الشوابكة وآخرون، 2013، ص452).

لذلك تناولت الفقرات التالية عرضاً لمختلف الاتجاهات الخاصة بالتصرف بالأموال داخل أسرة المرأة العاملة، ويمكن

توضيح ذلك على النحو التالي:

- **قرار التصرف بالأموال داخل الأسرة:**
- **قرار شراء احتياجات الأسرة:**

إنَّ الشريعة الإسلامية أعطت المرأة حق امتلاك الثروات والأموال التي قد تكتسبها قبل الزواج أو بعده عن طريق الميراث أو العمل، وأعطتها أيضاً حق الملكية الشخصية للصداق، فالمرأة العاملة التي لها دخل يكون لديها الحرية في تحديد مصروف المنزل وبنود إنفاقه، وقد يتمَّ ذلك بحرية إذا ما كانت هي القائمة بتحمل الإنفاق على الأسرة دون تدخل الزوج، أو قد يتمَّ ذلك بمشاركة من زوجها، وذلك في حالة كونها تعمل كنوع من المساعدة للزوج في تحسين المستوى الاقتصاديّ للأسرة(شكري، 2003، ص386)، لهذا بلغ متوسط إنفاق الفرد الفلسطيني الشهري في فلسطين عام 2017 وخاصة الإنفاق على مجموعات الطعام من متوسط الإنفاق الكلي للفرد في فلسطين 30.5% من مجمل الإنفاق الشهري، بواقع 29.1% في الضفة الغربية 35.7% في قطاع غزة، تليها نسبة الإنفاق على وسائل النقل والموصلات بواقع 18.5%، ويليها 8.7% على المسكن، وكانت أدنى نسبة من الإنفاق على مجموعتي النشاطات الترفيهية والثقافية والعناية الشخصية بنسبة 1.5%، وهذه النسب هكذا على التوالي في فلسطين(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص41).

تظهر البيانات التابعة لمركز الإحصاء الفلسطيني تغيراً في نمط إنفاق الأسرة/الفرد الفلسطيني ما بين عامي 2011 و2017 في فلسطين على المجموعات الرئيسة للإنفاق كما يظهر انخفاض في حصة الملابس والأحذية من الإنفاق الشهري إلى 5.2% عام 2017، كما انخفضت حصة التجهيزات المنزلية والتي تشمل (الأثاث والأواني المنزلية ولوازم وأعمال منزلية) من 5.8% إلى 4.6%، وكذلك الأمر لحصة العناية الشخصية حيث انخفضت من 2.8% إلى 2.1%(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص41)، ومن وجهة نظر الباحث أنَّ المرأة التي تعمل وزوجها لا يعمل أو غير موجود، إنها قادرة على اتخاذ القرار في الأسرة، وتستطيع إبداء رأيها في قضايا المنزل ومشترياته ومصروفاته، وبهذا تحقق تمكيناً في قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية لأسرتها وتمكينا لاستقلالها في بعض القرارات.

- **قرار مساعدة الزوج:**

تميل المرأة إلى مساعدة زوجها ويرجع ذلك إما إلى حاجة الزوج إلى المساعدة أو رغبة المرأة في التعاون مع الزوج، أو تسلط الرجل وإجبار المرأة على المساعدة، ومن الواضح أنَّ مساعدة المرأة لزوجها برغبة وطواعية تنطلق من إحساسها بالمسؤولية وضرورة المساعدة، وإنَّ الزوجة حتى عندما تحصل على دخل أكبر من زوجها فإنَّ هذا الدخل يمثل جزءاً أساسيّاً في الإنفاق على الأسرة، وقد تعجز إمكانات الزوج الفردية وحدها عن توفيره، فإنَّ إنفاقها لدخلها يكسبها مكانة، كما يزيد أيضاً من مكانة أسرتها (Erikson and vallas,1990, p 76)، ولاشك أنَّ إسهام الزوجة في الإنفاق قد سلب الزوج بعض قوته وأكسبها شيئا من القوة، ومن الجدير بالذكر أنَّ معظم الدراسات ترجع مكانة المرأة في المنزل إلى دخلها الذي يفوق دخل زوجها (Masini, and Stratigos, 1991, p 42)، إضافة على ذلك إنَّ مساعدة المرأة ماديّاً لزوجها يعطيها مزيداً من القدرة على اتخاذ القرار، وهذا يجعلنا ندرك مدى العلاقة الواضحة بين المساعدة المادية واتخاذ القرار، ولعل هذا ما يتفق مع النتيجة التي توصلت إليها أغلب الدراسات التي أُجريت حول موضوع اتخاذ القرار على أنَّ هناك علاقة بين قوة المرأة ومكانتها وبين مشاركتها في دخل الأسرة، وأنَّ عمل المرأة ساهم في تحقيق وضع اجتماعي مرموق لها ومكانة اجتماعية عاليةً في المجتمع الفلسطيني (دقاق،2011، ص1)، وبينت نتائج الدراسات أنَّ المرأة العاملة لا تجد أي عائق في التوافق بينها وبين زوجها، خصوصا إذا كان الزوج راضياً عن عمل زوجته وتساعده في النفقات الملقاة على عاتقه والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها العولمة الحديثة(بومدين، 2017، ص207)، ونضيف أيضا أنَّ الرجل يرى في عمل زوجته ضمانا لمستقبل أولاده العلمي وضمان حياة اجتماعية واقتصادية ملائمة حيث إنها تساعده في مستلزمات الحياة(جغمومة، 2017، ص77).

- **قرار البيع:**

يُعد قرار المرأة في البيع من الأمور التي تحتاج إلى مشاركة الزوج أو أحد أفراد الأسرة، حيث لا تتخذ قرارها بالبيع بيسر وسهولة لأنها تواجهها صعوبات في اتخاذ القرار الكامل في هذا الشأن، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه في حالة الشراء غالبا ما تلجأ إلى دخلها للشراء، أما في حالة البيع تلجأ إليه وتأخذ رأيَ زوجها أو أحد أفراد أسرتها، وهذا يعني أنَّ المرأة العاملة وزوجها غير موجود في الأسرة، تكون قدرتها فيما يخص بيع الأشياء الخاصة بها أو بأسرتها أكثر من غيرها في عملية اتخاذ القرار، وخاصة إذا كانت المرأة هي من تترأس الأسرة، وأنَّ الأسر التي تترأسها نساء في فلسطين حوالي 10.6% في العام 2017، بواقع 11.2% في الضفة الغربية و 9.5% في قطاع غزة(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، ص34)، وتؤكد الاتفاقيات الدولية على حق المرأة في اتخاذ قرارات بيع الممتلكات، ونصت المادة السادسة عشر (16) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ما يلي: أنْ تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة على أساس نفس الحقوق لكلا الزوجين فيما يتعلق بملكية وحيازة الممتلكات والإشراف عليها وإدارتها والتمتع بها والتصرف فيها، سواء بلا مقابل أو بمقابل(3)، واستطاع الباحث أنْ يأخذ وجهة نظر من عينة الدراسة المستوحاة من الميدان أنَّ المرأة لا تصرُّ على اتخاذ القرار في مواجهة موقف معارضة الزوج للبيع في حالة وجوده، لأن الموروث الثقافيَّ يُصعب على المرأة قرار البيع في بعض الحالات؛ لأنه يحتاج إلى الاحتكاك بعالم الرجال، أما إذا لم يكن موجوداً فإنَّ المرأة تكون قادرةً على اتخاذ قرار البيع في الأسرة بسهولة وبدون معارضة واضحة.

- **قرار مساعدة الأهل:**

إنَّ المرأة العاملة دائما تسعى إلى الاستقلال الاقتصاديّ وتأكيد ذاتها، فعندما تحصل على الاستقلال الاقتصاديّ، فإنها تحصل على الاستقلال المعنوي والنفسي، كذلك الشعور بالمكانة والقيمة الاجتماعية العالية في المجتمع والأسرة معاً، وكذلك تغيير مكانتها التقليدية الضيقة وقدرتها على مساعدة الأهل (نادية، 2012، ص127)، ويضع الباحث في هذا المجال رؤية أنَّ مساعدة

المرأة لأهلها من الجوانب المهمة، وعلى هذا يكون لديها القدرة على اتخاذ قرار فيما يتعلق بالتصرف في أموالها.

- **قرار تعليم الأبناء:**

إنَّ المرأة تفضل مهنة التعليم على غيرها من المهن، لما فيها من مكاسب اقتصادية، حيث توفر راتباً ثابتاً يؤمّن لها استقراراً مادياً، وهذا ينعكس إيجاباً على نفسية المُعلمة، ويزيد من الثقة بذاتها، ويغنيها بالتجارب والاهتمامات، واكتسابها مواقع مهمة في الأسرة والعمل، ومما يشجع المرأة أيضاً للإقبال على هذه المهنة المحصلة الثقافية والتربوية والميزات الاجتماعية(حجازي، 3013، ص أ)، التي يستفيد منها الأبناء في المرحلة الأولى وما بعدها من التعليم، وإنَّ المرأة تتحمل أيضاً مسؤولية اتخاذ القرارات المتصلة بذلك وتنفيذها، وهذا ما أكدته دراسة Janaki في أنَّ التعليم أكسب النساء الثقة بأنفسهنَّ وحسَّن من الفرص المهنية لديهنّ، وأنهنَّ حصلْنَ على درجات علمية وطورْنَ مهاراتهنَّ واكتسبْنَ معارف جديدة وزادت قدراتهنَّ على اتخاذ القرارات ونيل احترام المجتمع والعائلة ومزيد من فرص التواصل مع الآخرين والمرونة في الوقت، وزيادة القدرة على مواجهة التحديات(Janaki، 2013)، وهذا ما بينه مركز الإحصاء الفلسطيني عن الواقع التعليمي في مجتمع الدراسة بمحافظة شمال قطاع غزة على النحو التالي:-

- (7،050) عدد الأميين في محافظة شمال غزة، أي يشكلون ما نسبته 2.8% من سكان محافظة شمال غزة 10 سنوات فأكثر.

- (48،954) فرداً من سكان محافظة شمال غزة أنهوا الدبلوم المتوسط فأعلى، منهم ما نسبته 52.3% من الذكور و47.7% من الإناث.

- (127،694) عدد الملتحقين في التعليم 5 سنوات فأكثر في محافظة شمال غزة، نصفهم من الذكور50.2%.(مركز الإحصاء الفلسطيني2017، ص40)، هذا يشير إلى أنَّ المرأة الفلسطينية قادرة على المشاركة في قرار تعليم أبنائها، وهذا ما تؤكده الدراسات أنَّ الآباء في الأسر الفقيرة لا يكترثون بالتعليم في معظم الأحوال، بينما تتطلع الأم في كثير من هذه الحالات إلى تعليم الأبناء بأمل أنْ يجدوا في التعليم سبيلاً للخروج من مأزق الفقر (شكري، 1999، ص188)، وعلى الرغم من اهتمام الأسرة الفلسطينية بتعليم أبنائها إلا أنها تتعامل مع تعليم الإناث خارج الوطن بحساسية وحذر أكثر من الذكور وهذا ما أكدته دراسة أبو مدلله في أنَّ: «السفر محظورٌ على الفتيات، بالرغم من حصولهنَّ على معدلات عالية ومنح مجانية، بينما يُتاح للشباب أنْ يبحثوا عن التخصص الذي يريدونه، ويضيف هذا التمييز إلى محدودية مشاركة المرأة فهي تتراوح بين –10 12% في غزة، و14% في الضفة الغربية". (أبو مدلله، 2011، ص15)، ويعود ذلك إلى منظومة العادات والتقاليد التي تضع الكثير من العوائق أمام خروج الفتاة من وطنها للتعليم.

ومن وجهة نظر الباحث يرى أَنَّ المرأة العاملة تسعى إلى غرس الثقة في أبنائها للتعليم، وتوفير ما يحتاجه الأبناء من مستلزمات الدراسة وتوجيههم نحو التعليم، والاهتمام بمستقبلهم التعليمي.

- **قرار حل مشكلات الأبناء:**

تختلف اتجاهات المرأة العاملة في التعامل مع الأبناء الكبار عن الصغار، وكذلك بين الذكور والإناث، حيث يُظهر واقع المرأة العاملة أنها قادرة على حل مشكلات أبنائها، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنها اكتسبت التجربة والخبرة من العمل الذي أعطاها المزيد من القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة لحل مشكلات أبنائها، وبينت الدراسات أنَّ معظم النساء العاملات يكتفيْنَ بالوظيفة العمومية التي ترى بأنها منحتها الاكتفاء الذاتي والمادي و رعايتها لأبنائها وزوجها وتوفير جو عائليّ ملائم لأفراد أسرتها بعيداً عن المشكلات(جغمومة، 2017، ص 79)، ويرى الباحث أَنَّ المرأة تتجه إلى حل مشكلات أبنائها، وتعمل على التوفيق بين مقتضيات العمل والحياة الأسرية واتخاذ قرارات تذلل العقبات أمام مشكلات الأبناء.

- **قرار زواج الأبناء:**

لقد فتح الاستقلال الاقتصاديّ الفرصة للمرأة الحديثة أمام القدرة على اتخاذ قرارات مصيرية تؤهلها لتختار شريك الحياة، وتشارك في زواج أبنائها، ففي المجتمع الفلسطيني مازال هناك عادات وتقاليد أثرت على أنماط الزواج وخاصة التزويج المبكر، وذلك بسبب الموروث الثقافيّ مقارنةً ببقية الدول العربية التي تشهد ارتفاعاً في سن الزواج (شمعون،2014، ص18)، لهذا فإنَّ الحالة الزواجية في محافظة شمال قطاع غزة صنفها مركز الإحصاء الفلسطيني على النحو التالي:-

- (43،947) من الأفراد 18 سنة فأكثر لم يتزوجوا أبداً، منهم 60.4% من الذكور، و39.6% من الإناث.

- (2،080) عدد المطلقين في محافظة شمال غزة، تشكل نسبة الذكور المطلقين منهم 19.0%، أما نسبة الإناث المطلقات فبلغت81.0%.

- (4،719) عدد الأرامل في محافظة شمال قطاع غزة، تشكل نسبة الذكور الأرامل منهم 8.5%، أما نسبة الإناث الأرامل فبلغت 91.5%.

- متوسط عدد المواليد المنجبين أحياء في محافظة شمال قطاع غزة، 4.5 مولود حي لكل امرأة (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2017، ص42)، وعلى هذا يرى الباحث أَنَّ المرأة العاملة عندها القدرة على مشاركة أبنائها في اختيار زواجهم والتأثير عليهم والوصول إلى ما يرضيهم في هذا القرار.

الدراسات السابقة:

الدراسات المحلية:

أجرى بواقنه (2014) دراسة عن الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم من وجهة نظرها، وقد كشفت عن الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، والنفسية والصحية التي تواجه المرأة، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع النساء اللّاتي يدرْنَ أسراً في محافظة طولكرم وعددهنَّ (3290) امرأة، اختيرت منهنَّ عينة طبقية عشوائية وتكوّنت من (250) امرأة أي ما يقارب(10%) من مجتمع الدراسة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وإعداد استبانة لجمع البيانات من الميدان، وتوصل الباحث إلى وجود صعوبات اقتصادية، واجتماعية، وتربوية، ونفسية وصحية تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم، وقد ظهرت

الصعوبات الاقتصادية بشكل جليّ ولافت للنظر حيث بلغ مجموع الإجابات على هذا المجال بالدرجتين(عالية وعالية جداً)، في حين ظهرت الصعوبات الاجتماعية والتربوية والنفسية والصحية، بشكل طبيعي وعادي وغير لافت للنظر، حيث تراوح مجموع الإجابات على هذين المجالين بالدرجتين (عالية وعالية جداً) بين (40.43%) و(50.43%) من وجهة نظر عينة الدراسة.

كما أجرى حماد دراسة (2009) كشف فيها عن عمل المرأة خارج المنزل وقدرتها على اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة بيت لحم من خلال مقارنة المشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية بين المرأة العاملة وغير العاملة، وتمَّ اختيار عينة عشوائية منتظمة مكونة من 200 امرأة، نصفها من النساء العاملات والنصف الآخر من غير العاملات، وجمعت البيانات بواسطة استبانة مكونة من جزأين من الأسئلة: أسئلة تناولت المتغيرات المستقلة، وأسئلة أخرى تناولت المتغير التابع (فقرات المشاركة في اتخاذ القرارات الأُسرية)، وعلى هذا توصل الباحث إلى وجود علاقة بين عمل المرأة خارج المنزل ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، وأنَّ المرأة العاملة تشارك في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من المرأة غير العاملة، ويعود ذلك بالأساس إلى الاستقلالية الاقتصادية للمرأة العاملة ومشاركتها في ميزانية الأسرة.

الدراسات العربية:

وفي دراسة قامت بها المجالي (2018) عن المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في المجتمع الأردني، حيث تمَّ استخدام المنهج الوصفي، واختيار عينة طبقية بسيطة تمثل 25% من العاملات في محافظة الكرك، ولتحقيق أهداف الدراسة تمَّ تطوير استبانة لغرض جمع البيانات ووزعت على عينة بلغت (566) مفردة، أعيد منها ما مجموعة (443) مفردة، صالحة للتحليل الإحصائي، واستخدمت الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.16) لتحليل بيانات الدراسة، وقد توصلت الباحثة إلى أَنَّ هناك مشكلات تواجه المرأة العاملة في محافظة الكرك بدرجة مرتفعة، وتصورات العاملات في محافظة الكرك للمشكلات الاجتماعية والشخصية ذات مستوى مرتفع.

كشفتْ دراسة بلعقاب(2017) عن عمل المرأة المتزوجة ومدى تأثيره على العلاقات الزوجية بولاية الجزائر العاصمة، وتمَّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكوّنت عينة الدراسة من 28 زوج، 14 زوج الزوج عامل والزوجة عاملة، و14 زوج الزوج عامل والزوجة غير عاملة، ومن خلال الدراسة الميدانية التي استخدمت التحليل الكمي والتحليل الكيفي، وتوصل الباحث إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً في العلاقة الزوجية بين الأزواج (نساء عاملات) والأزواج (نساء غير عاملات) في العلاقة الزوجية بشكل عام إلا في بعض الجوانب التالية مثل: الاستقلالية، المسؤولية، شؤون البيت، تربية الأطفال.

وفي دراسة قامت بها جغمومة (2017) عن أدوار المرأة العاملة وعلاقتها بالمشكلات الأسرية، وتمَّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستعانة بأداة الاستبانة لجمع البيانات من الميدان، وتكوّنتْ عينة الدراسة من النساء المتزوجات العاملات بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة الجلفة الجزائر، البالغ عددهنَّ (30) امرأة عاملة، وتوصلت الباحثة إلى أَنَّ عمل المرأة عزز من سلطتها ومكانتها، وساعدها في حل مشكلاتها واستقلاليتها المالية ومشاركتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة الجزائرية.

كما توصلت دراسة حسين (2017) إلى الظروف التي أسهمت بدفع المرأة للعمل خارج المنزل، والتعرف على الآثار التي يتركها عمل المرأة على التنشئة الاجتماعية للأطفال، وكذلك التعرف على الآثار التي يتركها عمل المرأة على العلاقات الزوجية، وأيضاً التعرف على الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، بالإضافة لاستخدام المنهج الكمي والكيفي، وشملت عينة الدراسة(107) امرأة عاملة وجميعهنَّ متزوجات، وتمَّ اختيارهنَّ بالطريقة العشوائية البسيطة، وتوصل الباحث إلى أَنَّ خروج المرأة للعمل خارج المنزل حقق لها ولأسرتها الأمن الاقتصاديّ والنفسي، وحقق لديها إشباعات اجتماعية مُرضية من خلال ارتقاء دورها ومكانتها الاجتماعية، وكذلك ساعد عمل المرأة على تماسك الأسرة ورفع من كفاءتها في أداء عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، وساعد على استقرارهم المادي والاقتصاديّ والاجتماعيّ، وعمل على زيادة نضجهم العاطفي.

وفي دراسة قام بها محمد (2013) هدفت إلى التعرف على مدى التوافق الزواجي للنساء للمتزوجات العاملات، وتكوّنت عينة الدراسة من النساء العاملات في هيئة التدريس بجامعة السودان والبالغ عددهنَّ 219، 72 عاملة في هيئة تدريس، و147 عاملة في أقسام أخرى، فقد تمَّ اختيارهنَّ بالطريقة العشوائية البسيطة، وتوصلت الباحثة إلى أَنَّ: السمة العامة للتوافق الزواجي للمتزوجات العاملات مرتفع، ولا توجد فروق في التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان تبعاً للحالة الإنجابية، وتوجد فروق في التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان تبعا لمتغير العمر، وتوجد فروق في التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان تبعاً لمتغير عدد الأبناء، ولا توجد فروق في التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان تبعا لمتغير عدد سنوات الزواج.

كما هدفت دراسة محمود (2011) إلى التعرف على واقع المرأة الاجتماعيّ وذلك بالاستناد إلى الظروف التاريخية، ومضمون الثقافة المجتمعية الخاصة بالمرأة، وبخاصة المضامين الثقافية كما تنعكس من خلال القيم والعادات والتقاليد والأمثال والفنون الشعبية والموروث الثقافيّ، وتكوّنت عينة الدارسة من (360) فرداً، وتمَّ اختيار هذا العدد بنسب متفاوتة؛ لأنه تمَّ اختيارهم بالطريقة العشوائية المتيسرة واستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل الباحث إلى تفضيل العائلات الأردنية تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية، وتفضيل العائلة الأردنية عمل الفتاة في المهن التقليدية كالتعليم والتمريض وترفض أنْ تعمل في مجالات غير تقليدية مثل الإعلام والطيران والسياسة.

كما أجرت مهيرات (2010) دراسة عن علاقة الذكاء العاطفي بالقدرة على اتخاذ القرار لدى المرأة الأردنية العاملة في المراكز القيادية بوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع النساء اللَّاتي يعملنَ في مراكز قيادية بوزارة التنمية الاجتماعية الأردنية من مختلف المديريات، والمراكز التابعة للوزارة في المملكة الأردنية، وبلغ عددهنَّ(169) امرأة تحتل مركزا

قياديا ، وضمت عينة الدراسة جميع أفراد المجتمع تقريباً، حيث بلغ عددهنَّ بعد استرجاع الاستبانة(154) امرأة تحتل مركزا قياديا من وظائف عليا(مدير، مدير تنفيذي)، ووظائف إدارية (رئيس قسم، رئيس شعبة)، وتمَّ استخدام أداة الاستبانة لجمع البينات، وتوصلت الباحثة إلى وجود علاقة إيجابية بين الذكاء العاطفي وجميع مجالات اتخاذ القرارات لدى المرأة الأردنية العاملة في المراكز القيادية بوزارة التنمية الاجتماعية.

كذلك اهتمت دراسة خيري (2010) بموضوع صناعة اتخاذ القرار داخل الأسرة الموريتانية، والكشف عن المحددات الاجتماعية والثقافية لصناعة واتخاذ القرار داخل الأسرة الموريتانية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي ومناهج أخرى كالمنهج التاريخيّ التتبعيّ والمنهج المقارن والمنهج الانثروبولوجي، كما اعتمدت على الاستبانة والمقابلة للحصول على البيانات، وقد تمَّ تطبيق الدراسة على عينة قوامها 383 مفردة، تمَّ اختيارها بأسلوب العينة العمدية، وتوصلت الباحثة إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي والثقافيّ والمهني للزوج، زاد إدراكه للمصادر الصحيحة للقرارات، وزادت مشاركة الزوجة في اتخاذ هذه القرارات، وإنَّ القيم الدينية تؤدي دورها في قدرة المرأة على اتخاذ القرارات في بعض المسائل دون غيرها، وإنَّ خروج المرأة إلى العمل لا يمثل سبباً وحيداً للمشاركة في عملية اتخاذ القرار، كما اتضح من خلال الدراسة أنَّ المرأة لها سلطة كبيرة فيما يتعلق باتخاذ القرار في شأن زيارة الأقارب وتحديد منطقة السكن.

وفي دراسة قامت بها المرصفي (2002) عن النجاح المهني في السياق المهني للمرأة المصرية ومكانتها داخل الأسرة، قد جمعت بين التحليل الكيفي والكمي في تحليل المادة الميدانية، وتكوّنتْ عينة الدراسة والتي بلغ عددها (17) حالة أكاديمية ممثلة لأكبر جامعات مصر (القاهرة، عين شمس، الأزهر)، كما طبقتْ الدراسة المنهج الأنثروبولوجي بأدواته: الملاحظة والمقابلة، ومنهج دورة الحياة للأنماط الناجحة في العمل، وتوصلت الباحثة إلى وجود بعض التحديات الداخلية التي تعوق المرأة عن النجاح المهني مثل المعتقدات التي غرسها المجتمع في وجدان المرأة، وبعض التحديات الخارجية التي تتمثل في الصورة النمطية التي يرسمها المجتمع لها.

الدراسات الأجنبية:

أجرى كوداغودا Kodagoda (2010) دراسة عن المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع المصرفي في سيريلانكا، وهدفت إلى التعرف إلى المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع المصرفي في سيريلانكا من عدم القدرة على الموازنة بين العمل والمنزل ومواجهة الضغوط المتعلقة بالأسرة، وكيف يؤثر ذلك على عدم قدرتها على التكيف النفسي والاجتماعيّ، وتكوّنت عينة الدراسة من (77) امرأة واستخدام أداة الاستبانة لجميع البيانات من العينة، وبعد إجراءات الدراسة أظهرت النتائج أنَّ المشكلات التي تواجه هذه النساء من عدم القدرة على الموازنة بين العمل وضغوطاته والواجبات المنزلية، تؤثر سلباً في القدرة على التكيّف النفسيّ والاجتماعيّ مما يؤدي إلى ظهور نوع من الإجهاد النفسي والجسدي.

وأجرى مالك وآخرون Malik, et.al (2010) دراسة عن التوازن بين العمل والأسرة لدى النساء العاملات في باكستان وهدفت إلى التعرف على العلاقة بين الدعم الاجتماعيّ والأداء الوظيفي والرضا الوظيفي مع التوازن بين العمل والأسرة، وتكوّنتْ عينة الدراسة (315) من النساء العاملات في مختلف القطاعات العامة والخاصة، وأظهرتْ النتائج أنَّ معدل الاستجابة (47.6%) من هؤلاء النساء يشتكينَ من عدم قدرتهنَّ على التكيّف النفسيّ والاجتماعيّ وعدم قدرتهنَّ على الموازنة بين الأسرة والعمل، إضافة إلى الشكوى من قلَّة الدعم الاجتماعيّ، وعلى هذا النحو تؤكد الدراسة أنَّ الدعم الاجتماعيّ يرتبط باعتدال الأداء الوظيفي والرضا الوظيفي، ويرتبط بقوة مع القدرة على التكيّف النفسيّ والاجتماعيّ وعلى إيجاد نوع من التوازن بين العمل والأسرة.

كشفت دراسة شورتريدج Shortridge (2007) المشكلات التي تواجه المرأة الأمريكية العاملة، وتكوّنتْ عينة الدراسة من (458) عاملة، وأشارتْ نتائجها إلى وجود معوقات سلوكية ووظيفية تقف عائقاً في طريق تقدم المرأة وظيفياً وإدارياً منها: عدم تكافؤ الفرص بين الجنسين لصالح الرجل، وبُعد المرأة عن مراكز صنع القرار، إضافة إلى ساعات العمل التي لا تتناسب مع أعباء المرأة الأسرية فهي ربة بيت وزوجة، واقترحت الدراسة مجموعةً من الاستراتيجيات لمواجهة تلك المعوقات أهمها: تفعيل مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء العاملين، تطبيق اللامركزية التي يمكن أنْ توفر فرصاً قياديةً أكثر، وتوفير مرونة في ساعات العمل الرسمي، وذلك لتمكين المرأة من التنسيق والتوفيق بين متطلبات عملها والتزاماتها الأسرية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها، والتعرف على عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية، ومن خلال ذلك يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- ♦ لم تتفق الدراسات السابقة على تعريف موحد لمفهوم القرارات التي تتخذها المرأة العاملة، ولم تتفق على أسلوب قياس عمل المرأة، وهذا يستدعي ضرورة التعرض لعدة تعريفات لهذا المفهوم، وكذلك التعرض لأساليب القياس المختلفة حتى يتسنى استنتاج مفهوم ومن ثُمَّ أداة للقياس أكثر دقة.
- ♦ ركزت بعض الدراسات على عمل المرأة في تعزيز تنمية المجتمع بشكل عام دون أنْ تحفز وتساهم في قدرتها على اتخاذ القرارات الأسرية بشكل خاص.
- ♦ اهتمت الكثير من الدراسات بعمل المرأة، وأهملت دور العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤدي دوراً مهماً في قدرة المرأة على اتخاذ القرارات.

صعوبات المرأة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية:

- ♦ ضعف تقبل المجتمع لعمل المرأة نتيجة العادات والتقاليد الموروثة، مما يكون سببا في ضعف سلطتها داخل الأسرة.
- ♦ افتقار النساء للموارد الاقتصادية يقلل من فرص المشاركة في اتخاذ القرار الأسري.

♦ تُعاني المرأة من نظرة تمييزية ذكورية في المجتمع، وهذا يؤثر على مسؤولياتها في اتخاذ القرارات الأُسرية.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لأغراض البحث العلمي، وينبغي القول أَنَّ هذا المنهج يهدف إلى تجهيز البيانات والإجابة عن التساؤلات، ويعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بتحليل الظاهرة ووصفها وصفاً دقيقاً.

مجتمع الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من المُعلمات العاملات في مديرية التربية والتعليم في محافظة شمال قطاع غزة والبالغ عددهنَّ (1091) مُعلمة عاملة مُستثنى منهنَّ غير المتزوجات والبالغ عددهنَّ (183) لأنهنَّ خارج مجتمع الدراسة، وبذلك يكون مجتمع الدراسة من جميع المُعلمات المتزوجات واللَّاتي سبق لهنَّ الزواج، والبالغ عددهنَّ(953)مُعلمة عاملة والجدول التالي رقم (1) يوضح ذلك.

جدول رقم (1):

يبين عدد العاملات من النساء في مجتمع الدراسة

المرحلة	أرملة	غير متزوجة	متزوجة	مطلقة	الإجمالي الكلي
أساسية	17	93	518	11	639
ثانوية	8	45	392	7	452
الإجمالي الكلي	25	138	910	18	1091

يوضح جدول رقم (1) إحصاءات عدد المُعلمات العاملات في مديرية التربية والتعليم في محافظة شمال قطاع غزة للعام الدراسي (2019–2018).

عينة الدراسة:

تكوّنتْ عينة الدراسة من (240) معلمة متزوجة وسبق لها الزواج (مطلقة / أرملة) وتمّ اختيار العدد حسب قانون حجم العينة، وتمّ توزيع(240) استبانة واسترداد (217) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وكانت نسبة الاسترداد (90.4%) موزعات على 13 مدرسة، وتمّ اختيار عينة عشوائية بسيطة ممثلة لمجتمع الدراسة، وتمثلتْ مواصفات العينة على النحو التالي:

جدول رقم (2):

يبين وصف متغيرات عينة الدراسة

العمر	التكرار	النسبة المئوية %
من 30–40 سنة	149	68.7
من 41–50 سنة	42	19.4
من 51–60 سنة	26	11.9
المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
بكالوريوس	197	90.8
ماجستير	14	6.5
دكتوراه	6	2.8
الحالة الزواجية	التكرار	النسبة المئوية %
متزوجة	208	95.9
مطلقة	3	1.4
أرملة	6	2.8
الدخل الشهري	التكرار	النسبة المئوية %
من 1000–2000 شيكل	148	68.2
من2001–3000 شيكل	39	18.0
من3001–4000 شيكل	30	13.8
أكثر من 4000 شيكل	0	0
عدد الأبناء	التكرار	النسبة المئوية %
من 1–3	77	35.5
من 4–6	115	53.0
أكثر من 6	25	11.5
نوع الأسرة	التكرار	النسبة المئوية %
نووية	156	71.9
ممتدة	61	28.1
الإجمالي	217	100.0

يبين جدول رقم (2) أنَّ ما نسبته(68.7%) من العينة أعمارهم من 30 – 40 سنة، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ هذه الفئة الأكثر نشاطاً وحيويةً وتفاعلاً وتواصلاً داخل الأسرة ولها القدرة على تحمل الأعباء، ولهذا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الأسرية، وأنَّ ما نسبته (90.8%) من العينة مستواهم التعليمي بكالوريوس، ويرجع الباحث ذلك إلى أنَّ هذه الفئة تمثل النسبة الأكثر بين المستويات العلمية، وهذا ما تؤكده نتائج جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني في أنَّه وصل عدد الذين أنهوا الدبلوم المتوسط فما فأعلى إلى 48،954 فرداً من سكان محافظة شمال قطاع غزة منهم ما نسبته 52.3% من الذكور و 47.7% من الإناث(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، 40)، وأنَّ (95.9%) من العينة متزوجات، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ هذه الفئة هي العينة المختارة للدراسة (المتزوجات)، وهنَّ الأكثر التزاماً أسرياً وهذا يعطيها ديمومة واستمرارا في اتخاذ القرارات، وأنَّ (68.2%) من العينة دخلهم الشهري من 2000–1000 شيكل، ويفسر الباحث ذلك أنَّ هذا هو متوسط مستوى الدخل الشهري للمعلمات تقريباً، وأنَّ (53%) من العينة عدد الأبناء لديهم من 6–4، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ هذا هو متوسط حجم الأسرة تقريباً، وهذا ما تؤكده نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في محافظة شمال قطاع غزة

في أنَّ متوسط حجم الأسرة 5–7 فرداً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2017، 34)، وأنَّ (71.9%) من العينة نمط أُسرتهنَّ نووية، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ المرأة العاملة تفضل هذا النمط من الأسر ليكون لديها استقلالية واستقرار أسري لتتمكن من قدرتها على اتخاذ القرارات الأسرية.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تمّ الاعتماد على الاستبانة من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة محافظة شمال قطاع غزة، وتصميمها وعرضها على العديد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص بهدف التأكد من صدق فقراتها ومحاورها ومدى ملاءمتها لأهداف الدراسة، وتمّ التدقيق والتعديل عليها حتى وصلت في صورتها النهائية، وضمت 5 محاور شملت 20 فقرة، يتضمن المحور الأول ما يلي: البيانات الديمغرافية كالعمر، ومكان العمل، والمستوى التعليمي، والحالة الزواجية، والدخل الشهري للأسرة، ونوع السكن، وعدد الأبناء، ويتضمن المحور الثاني: دور المرأة العاملة في اتخاذ قرار التصرف بالأموال ويتكوّن من 5 فقرات، والمحور الثالث: دور المرأة العاملة في اتخاذ قرار تعليم الأبناء ويتكوّن من 5 فقرات، ويتضمن المحور الرابع: دور المرأة العاملة في اتخاذ قرار حل مشكلات الأبناء ويتكوّن من 5 فقرات، المحور الخامس: دور المرأة العاملة في اتخاذ قرار زواج الأبناء ويتكوّن من 5 فقرات، وتمّ تطبيق أداة الاستبانة وتوزيعها على المُعلمات المتزوجات واللّاتي سبق لهنَّ الزواج في مدارس مديرية وزارة التربية والتعليم في محافظة شمال قطاع غزة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تمّ تفريغ البيانات بواسطة الحاسوب باستخدام برنامج (SPSS Statistical Package for) Social Sciences the)، ومعالجتها إحصائياً، وذلك بعد أنْ تمّ ترميز البيانات، ومن ثُمَّ تدقيقها وفحصها بشكل مناسب في حساب التكرارات والانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية، لكل فقرة وربط المتغيرات بالفقرات والمحاور المختلفة للاستبانة.

وتمتْ الإجابة عن الاستبانة بشكل فردي، وكذلك تمّت الإجابة عن فقرات الاستبانة وفقاً لخمسة بدائل على طريقة مقياس ليكرت الخماسي وهي (موافق بشدة– موافق – محايد – معارض – معارض بشدة).

صدق وثبات الاستبانة:

تمّ حساب صدق وثبات الاستبانة بتطبيقها على مجتمع الدراسة بالعينة العشوائية، والتي تكوّنتْ من (217) من المُعلمات العاملات في مدارس مديرية وزارة التربية والتعليم في محافظة شمال قطاع غزة، ونشير هنا إلى ما يلي:

♦ **صدق المحكمين:** تمَّ عرض الاستبانة على ذوي الخبرة والاختصاص وذلك لتحكيمها وإبداء آرائهم في صياغة فقراتها ومدى انتمائها للمحاور المحددة وحذف وتعديل وإضافة فقرات جديدة مناسبة، واعتماد الفقرات التي أجمع عليها المحكمون، وقد تمّ في ضوء ذلك إعادة صياغة الفقرات لتصبح الاستبانة في صورتها النهائية.

♦ **صدق الاستبانة:** يُقصد بصدق الاستبانة: هو أنْ تقيس أسئلة الاستبانة ما وضُعتْ لقياسه، حيث تمّ التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1. صدق الاتساق الداخلي: يُقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات المحور الأول مع الدرجة الكلية للمحور الأول، وقد تمّ حساب الاتّساق من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحاور والدرجة الكلية للمحاور، وتبين أنَّ معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha=0.05$، وبذلك تعتبر فقرات المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

2. الصدق البنائي: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة للوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وتبين أنَّ جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05 وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسها.

ثبات الاستبانة:

تمَّ تقدير ثبات المقياس على أفراد العينة الاستطلاعية، وذلك باستخدام طريقتي التجزئة النصفية ومعامل (Alpha-Cranback).

1. طريقة التجزئة النصفية: يُقصد بثبات الاستبانة أنْ تُعطي الاستبانة نفس النتيجة لو تمّ إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط أو – بعبارة أخرى– أنَّ ثبات الاستبانة يعني: الاستقرار في نتائج المقياس وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تمَّ إعادة توزيعها على عينة الدراسة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، حيث تمّ تجزئة فقرات المقياس إلى جزأين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية)، ثُمَّ تمّ حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، وبعد ذلك تمّ تصحيح معامل الارتباط بمعادلة (Spearman-Brown).

2. طريقة ألفا كرونباخ: يتضح من النتائج الموضحة أَنَّ قيمة معامل ألفا لجميع فقرات محاور الدراسة كانت (0.744)، وهذا يعني أنَّ معاملَ الثبات مرتفعٌ، وبهذا تمَّ التأكد من صدق وثبات محاور الدراسة مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

لتحقيق أهداف الدراسة تمَّ استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

♦ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية بهدف إيجاد استجابات عينة الدراسة على فقرات الاستبانة ودرجتها الكلية.

♦ معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) استخدم للكشف عن صدق الاتساق الداخلي للأداة، كما استخدم لدراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

♦ معادلة ألفا كرونباخ (Alpha-Cranback) لمعرفة ثبات

فقرات الاستبانة.

♦ معادلة سبيرمان براون لحساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية (Splet half method).

♦ اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات درجات ثلاث عينات مستقلة فأكثر.

الاعتبارات الأخلاقية للدراسة:

راعى الباحث جميع الأمور الأخلاقية، حيث تمَّ توضيح أهداف الدراسة وأهميتها مع التعهد والتأكيد على أنْ تبقى هذه المعلومات الواردة في خدمة البحث العلمي، والأخذ بعين الاعتبار خصوصية العاملات ومن حقهنَّ قَبول ورفض الإجابة على الاستبانة.

النتائج: محكات الدراسة:

تم استخدم مقياس ليكرت الخماسي في إعداد الاستبيان، فقد تبنتْ الدراسة المعيار الموضح في الجدول رقم (2)، للحكم على اتجاه كل فقرة عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك بالاعتماد بشكل رئيسي على قيمة الوسط الحسابي والوزن النسبيّ لتحديد مستوى الموافقة على فقرات ومجالات الدراسة.

جدول رقم (3):

يبين المحك المستخدم في الدراسة

المستوى	لا أوافق بشدة	لا أوافق	متردد	أوافق	أوافق بشدة
الوسط الحسابي	أقل من 1.97	1.80 إلى 2.59	2.60 إلى 3.39	3.40 إلى 4.19	أكثر من 4.20
الوزن النسبيّ	أقل من 35.8%	36% إلى 51.9%	52% إلى 67.9%	68% إلى 83.9%	أكثر من 84%

يعطي جدول رقم (3) دلالة إحصائية على أَنَّ:

- المتوسطات التي تقل عن (1.79) تدل على وجود معارضة شديدة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.
- المتوسطات المحصورة بين (1.80 إلى 2.59) تدل على وجود معارضة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.
- المتوسطات المحصورة بين (2.60 إلى 3.39) تدل على حيادية على الفقرة أو فقرات المحور ككل.
- المتوسطات المحصورة بين (3.40 إلى 4.19) تدل على الموافقة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.
- المتوسطات التي تزيد عن (4.20%) تدل على الموافقة الشديدة على الفقرة أو فقرات المحور ككل.

جدول رقم (4):

يظهر دور المرأة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية

م	المحاور	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبيّ
1	مدى نجاح المرأة العاملة في اتخاذ قرار التصرف بالأموال	3.79	0.59	75.72
2	مدى مشاركة المرأة العاملة في اتخاذ قرار تعليم الأبناء	3.87	0.56	77.40
3	مدى قدرة المرأة العاملة في اتخاذ قرار حل مشكلات الأبناء	4.08	0.70	81.51
4	مدى امتلاك المرأة العاملة القدرة على اتخاذ قرار زواج الأبناء	3.47	0.59	69.49
	الدرجة الكلية لمحاور الدراسة	3.80	0.41	76.03

يوضح جدول رقم (4) أنَّ المحور رقم 3 حصل على الترتيب الأول بوزن نسبيّ (81.5%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ العمل أعطى المرأة القوة على مواجهة المشكلات المختلفة، وأنَّ عملها خارج المنزل دعم رؤيتها لهذه المخاطر ومن ثُمَّ جعلها ترى أنَّ الأبناء الذكور والإناث يحتاجون إلى المزيد من الرقابة والاهتمام بحل مشكلاتهم، وهذا يتفق مع دراسة حسين عام (2017) في أنَّ: المرأة العاملة حققتْ لأسرتها الأمن الاقتصاديّ والنفسي وتماسك الأسرة ورفع من كفاءتها في أداء عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، وساعد على استقرارهم المادي والاقتصاديّ والاجتماعيّ، وعمل على زيادة نضجهم العاطفي، بينما حصل المحور رقم 4 على الترتيب الأدنى بوزن نسبيّ(69.49%)، ويُرجع الباحث ذلك إلى أنَّ قرار زواج الأبناء من القرارات المصيرية التي تحتاج المرأة إلى مشاركة وتأن أكثر في عملية اختيار الزواج للأبناء، وهذا يتفق مع دراسة كوداغودا «، «Kodagoda عام (2010) في أنّ المشكلات التي تواجه النساء هي ضعف القدرة على الموازنة بين العمل وضغوطاته والواجبات المنزلية التي تؤثر في القدرة على التكيّف النفسيّ والاجتماعيّ مما يؤدي إلى ظهور نوع من الإجهاد النفسي والجسدي.

ويلخص الباحث النظرة التفسيرية للمحاور في أَنَّ(76.3%) من المُعلمات استطعْنَ اتخاذ القرارات داخل الأسرة، بينما(23.7%) من النسب المتبقية من المُعلمات العاملات كان هناك ضعف في دورهنَّ في اتخاذ القرارات الأُسرية، ويعود ذلك إلى عدة نواح أهمها: الصورة التقليدية التي يحملها التراث والماضي، فالمرأة في الثقافة التقليدية تدور دائما في فلك رجولي، وحجم الأسرة التي يشتتْ جَهدها، وأيضاً نوع الأسرة وخاصة إذا كانت ممتدة، وبهذا لم تستطعْ التغيير الكامل في نمط التفكير وأُسلوب الحياة التقليدية الذي ما زال يحمله الرجل بعمق، وهذا يضعف قدرتها على اتخاذ القرارات الأسرية.

جدول رقم (5):

يبين مدى نجاح المرأة العاملة في اتخاذ قرار التصرف بالأموال

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبيّ
1	تملكين الحرية في تحديد قيمة المصروف الشهري لأسرتك	3.46	1.08	69.22
2	يشاركك زوجُك في شراء مستلزمات الأسرة الشهري	4.19	1.03	83.78
3	لديك القدرة على بيع أي من ممتلكاتك	2.81	1.31	56.22
4	تساعدين زوجك مالياً إذا احتاج مساعدتك	4.57	0.74	91.34

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبيّ
5	لديكِ القدرة على اتخاذ قرار مساعدة أهلك ماليا إذا احتاج الأمر	3.90	1.06	78.06
	الدرجة الكلية للمحور الأول	3.79	0.59	75.72

يبين الجدول رقم (5) أنَّ الفقرة رقم 4 حصلت على الترتيب الأول بوزنٍ نسبيّ (91.34%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ دخل الزوجة – أيّاً كان مصدره– جزءٌ مهمٌ من ميزانية الأسرة، وتشعر المرأة بالمسؤولية تجاه مساعدة زوجها ؛لأنه يعود بالنفع على الأسرة كلها، وهذا ما يتفق مع نتائج دراسة حماد(2009) إلى وجود علاقة بين عمل المرأة خارج المنزل ومشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية، وأنَّ المرأة العاملة تشارك في اتخاذ القرارات الأسرية أكثر من المرأة غير العاملة، ويعود ذلك بالأساس إلى الاستقلالية الاقتصادية للمرأة العاملة ومشاركتها في ميزانية الأسرة، كما يتفق مع نتائج دراسة خيري عام (2010) إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليميّ والثقافيّ والمهنيّ للزوج، زاد إدراكه للمصادر الصحيحة للقرارات، وزادت مشاركة الزوجة في اتخاذ هذه القرارات، بينما حصلت الفقرة رقم 3 على الترتيب الأدنى بوزنٍ نسبيّ(56.22%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ بيع الأشياء الخاصة مثل المجوهرات أو السيارة أو الأرض أو العقار من الأمور التي لا تجد المرأة الفلسطينية فيها حريّة كبيرة وخاصة إذا كان الزوج له سلطته في الأسرة، وهذا ما أكدته نتائج دراسة المرصفي عام (2002) عن وجود بعض التحديّات الداخلية التي تعوق نجاح المرأة بسبب المعتقدات التي غرسها المجتمع في وجدانها، وبعض التحديّات الخارجيّة التي تتمثل في الصورة النمطية التي يرسمها المجتمع لها، كما وتؤكد نتائج دراسة مالك وآخرون ,Malik» et.al. «عام(2010) في شكوى النساء من ضعف قدرتهنَّ على التكيف النفسي وقلّة الدعم الاجتماعيّ، ويلخص الباحث النظرة التفسيرية للمحور بناء على استيحائه من الميدان إلى أنَّ العمل ساعد المرأة على تحقيق ذاتها واستقلاليتها الاقتصادية، والقدرة على مشاركتها في اتخاذ قرار التصرف بالأموال، وأدى عملها إلى تحسين أحوال الأسرة من الناحية الاقتصادية، وهذا ينعكس بشكل إيجابي على الزوجين حيث يزيد المودة بينهما ويزيد أيضاً من تماسك أفراد الأسرة.

جدول رقم (6):

يظهر مدى مشاركة المرأة العاملة في اتخاذ قرار تعليم الأبناء

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبيّ
1	تشاركين في اختيار التخصصات لأبنائك في مراحل الدراسة	3.88	1.00	77.60
2	تتحملين مسؤولية قرار أبنائك في الذهاب إلى رحلات المدرسة	4.00	0.86	80.09
3	لديكِ الحرية في اختيار قرار الدروس الخصوصية لأبنائك	4.02	0.80	80.46
4	تتحملين مسؤولية مراجعة دروس أبنائك المدرسية	4.44	0.61	88.76
5	توافقين على استكمال تعليم أبنائك خارج الدولة	3.00	1.17	60.09
	الدرجة الكلية لمحور الثاني	3.87	0.56	77.40

كشف الجدول رقم(6) أنَّ الفقرة رقم 4 حصلت على الترتيب الأول بوزنٍ نسبيّ (88.76%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ المرأة تؤدي دوراً مهماً في اتخاذ قرار تعليم أبنائها، من خلال تشجيع أبنائها والتصميم على تعليمهم، إلى جانب الاهتمام بتحضير مستلزمات التعليم ومتابعتهم في دروسهم المدرسية، وهذا يتفق مع دراسة 2013 ، (Janaki) في أنَّ التعليم أكسب النساء الثقة بأنفسهنَّ وحسَّنَ من فرصهنَّ المهنيّة، كما طوّر من مهاراتهنَّ واكتسبْنَ معارف جديدة، وزادت قدراتهنَّ على اتخاذ القرارات ونيل احترام المجتمع والعائلة ومزيد من فرص التواصل مع الآخرين وزيادة القدرة على مواجهة التحديات، بينما حصلت الفقرة رقم 5 على الترتيب الأخير بوزنٍ نسبيّ (60.09%)، وُيرجع الباحث ذلك إلى أنَّ المرأة لا تفضل تعليم أبنائها وخاصة الإناث خارج فلسطين؛ لوقوف العديد من العوامل الاجتماعيّة ونظرة التدين عند البعض التي لا تؤيد سفر الأنثى وإقامتها بمفردها خارج الوطن بعيدة عن حماية أسرتها، وهذا يتفق مع نتائج دراسة محمود (2011) إلى تفضيل العائلات الأردنية تعليم الأبناء الذكور أكثر من الإناث خاصة بعد المراحل الإلزامية، ويلخص الباحث النظرة التفسيرية للمحور إلى أنَّ المرأة العاملة تستطيع أنْ توفق بين عملها وتعليم أبنائها لتسعى إلى توفير كل احتياجاتهم داخل الأسرة، ومتابعة دروسهم وواجباتهم المدرسية، وهذا الجَهد يحتاج منها الكثير من الطاقة والقدرة المعنويّة والبدنيّة.

جدول رقم (7):

يكشف عن مدى قدرة المرأة العاملة في اتخاذ قرار حل مشكلات الأبناء

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبيّ
1	تشاركين في حل مشكلات أبنائك الأسرية	4.17	1.02	83.32
2	تحددين نوعية العقاب للأبناء إذا أخطأوا	4.03	0.89	80.65
3	يساعدكِ زوجُكِ في حل مشكلات الأبناء	4.09	0.81	81.75
4	تسمحين لأبنائك الخروج مع أصدقائهم	3.57	0.83	71.34
5	تساعدين أبناءك في حل مشكلاتهم المدرسية	4.53	2.20	90.51
	الدرجة الكلية للمحور الثالث	4.08	0.70	81.51

أشار الجدول رقم (7) أنَّ الفقرة رقم 5 حصلت على الترتيب الأول بوزنٍ نسبيّ (90.51%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ المرأة تستطيع حل مشكلات أبنائها حتى في ظل وجود زوجها، وهي قادرة على اتخاذ القرارات المناسبة في حل مشكلات أبنائها؛ لأنَّ عملها ساهم في زيادة وعيها بالمخاطر والتغيرات المختلفة، وهذا ما أشارت إلية دراسة مهيرات (2010) إلى وجود علاقة إيجابيّة بين الذكاء العاطفي وجميع مجالات اتخاذ القرارات لدى المرأة

الأردنية العاملة في المراكز القيادية بوزارة التنمية الاجتماعية، كما أشارت دراسة جغمومة عام (2017) إلى أَنَّ عمل المرأة عزز من سلطتها ومكانتها، وساعدها في حل مشكلاتها واستقلاليتها المالية ومشاركتها في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، بينما حصلت الفقرة رقم 4 على أدنى ترتيب بوزنٍ نسبيّ (71.3%) ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ المرأة ليس وحدها من يتابع الأبناء، بل إنَّ الأسرة تتابع الأبناء في عملية اختيار الأصدقاء وتحثّهم على الطريق الصحيح خوفاً عليهم من الانحراف مع أصدقاء السوء، وتطمئن إلى نوعية أصدقاء أبنائها، وتحسُّ بالأمان تجاه هذه الصداقات، وهذا ما تؤكده دراسة بواقنة عام (2014) إلى وجود صعوبات اجتماعيّة وتربويّة ونفسيّة تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير الأسرة، واستناداً على عينة الدراسة المستوحاة من الميدان يلخص الباحث النظرة التفسيريّة للمحور أنَّ عمل المرأة زاد من وعيها وجعلها قادرة على المشاركة في اتخاذ قرارات متعددة والتدخل لحل المشكلات الخاصة بأبنائها وأسرتها رغم الصعوبات التي تواجهها.

جدول رقم (8):

يبين مدى امتلاك المرأة العاملة على اتخاذ قرار زواج الأبناء

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبيَ
1	تشاركين في اختيار زواج أبنائك الذكور والإناث	3.96	0.68	79.17
2	تشاركين في تحدد قيمة المهر عند زواج أبنائك	3.54	0.98	70.88
3	تشاركين في قرار تحديد موعد زواج أبنائك	3.59	0.88	71.71
4	يشاركِ الأهلُ والأقارب في قرارات زواج أبنائك	2.96	1.09	59.17
5	تشاركين في تحديد مواصفات السكن وشكل الأثاث عند زواج أبنائك	3.33	0.80	66.54
	الدرجة الكلية للمحور الرابع	3.47	0.59	69.49

أظهر الجدول رقم (8) أنَّ الفقرة رقم 1 حصلت على أعلى ترتيب بوزنٍ نسبيّ(79.17%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ المرأة تشارك في اختيار زواج أبنائها وتساهم في إعداد مراسم الزواج، وهذا يتفق مع دراسة محمد (2013) في أنَّ السمة العامة للتوافق الزواجي للمتزوجات العاملات مرتفع، بينما حصلتْ الفقرة رقم 4 على أدنى ترتيب بوزنٍ نسبيّ (59.17%)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن المرأة لها دورها المصيريّ في عملية المشاركة في اختيار زواج الأبناء والموافقة عليه دون الرجوع إلى الأهل والأقارب بشكل كبير في عملية الزواج للأبناء، وخاصة إذا كانت هي من تعُول الأسرة، وهذا يتفق مع نتائج دراسة خيري (2010) في أنَّ المرأة لها سلطة كبيرة فيما يتعلق باتخاذ القرار في شأن زيارة الأقارب وتحديد منطقة السكن، ويلخص الباحث النظرة التفسيريّة للمحور أنَّ المرأة لها دورها المؤثر في اختيار زواج الأبناء؛ لأنها تريد أنْ يكون الزواجُ مناسباً للأبناء، وأنْ تطمئنَ ليكون هناك مساواة مع أسرتها في التعليم والنجاح المهني والطبقة الاجتماعية، ومن خلال ذلك تكون قادرة على المشاركة في اتخاذ قرار زواج الأبناء الذكور والإناث.

اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى لمتغير العمر.
- الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى لمتغير المستوى التعليمي.
- الفرضية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى لمتغير الدخل الشهري.
- الفرضية الرابعة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى لمتغير الحالة الزواجية،
- الفرضية الخامسة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى لمتغير عدد الأبناء.
- الفرضية السادسة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين عمل المرأة الفلسطينية ودورها في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى لمتغير نوع الأسرة.

ولاختبار الفرضيات السابقة :

♦ **أولاً: تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي**

(one way anova) للكشف عن الفروق في تقديرات عينة الدراسة في دور المرأة الفلسطينية العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية في محافظة شمال قطاع غزة تُعزى للمتغيرات التالية (العمر، المستوى التعليمي، الحالة الزواجية، الدخل الشهري، عدد الأبناء، نوع الأسرة)، والجدول التالي يوضح ذلك:

يظهر جدول رقم (9):

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين تقديرات عينة الدراسة باختلاف المتغيرات

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
العمر	بين المجموعات	1.406	3	0.469	2.045	0.069	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	35.086	213	0.165			
	المجموع	36.492	216				

		مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المستوى التعليمي	بين المجموعات	1.096	3	0.365	2.199	0.089	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	35.396	213	0.166			
	المجموع	36.492	216				
الحالة الزواجية	بين المجموعات	5.209	2	2.605	17.818	0.000	دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	31.283	214	0.146			
	المجموع	36.492	216				
الدخل الشهري	بين المجموعات	0.658	2	0.329	1.964	0.143	غير دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	35.834	214	0.167			
	المجموع	36.492	216				
عدد الأبناء	بين المجموعات	3.904	2	1.952	12.818	0.000	دالة إحصائياً
	داخل المجموعات	32.588	214	0.152			
	المجموع	36.492	216				

يتضح من جدول رقم (9) أنَّ قيم «ف» المحسوبة أقل من قيمة «ف» الجدولية على الدرجة الكلية، وهذا يعني أنه:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الآراء في دور المرأة الفلسطينية العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية في محافظة شمال قطاع غزة تُعزى للمتغيرات التالية (العمر، المستوى التعليمي، الدخل الشهري).

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الآراء في دور المرأة الفلسطينية العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية في محافظة شمال قطاع غزة تُعزى لمتغير (الحالة الزواجية) ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ المرأة المتزوجة هي الأكثر قوة في اتخاذ القرارات الأسرية عنها من غير المتزوجة أو التي سبق لها الزواج لأنها الأكثر مواجهة لتحديات الواقع حتى تستطيع حماية أسرتها.

وللتعرف إلى اتجاه الفروق حسب الحالة الزواجية لقد استخدم الباحث اختبار شيفيه (Scheffe) البعدي، ويتمثل في التوضيح التالي:

جدول رقم (10):

يوضح نتائج اختبار شيفيه للتعرف إلى اتجاه الفروق

الحالة الزواجية	متزوجة		مطلقة		أرملة	
	الفرق بين متوسطين	قيمة الدلالة	الفرق بين متوسطين	قيمة الدلالة	الفرق بين متوسطين	قيمة الدلالة
متزوجة	-		-		-	
مطلقة	1.328	0.001	-		-	
أرملة	0.097	0.827	1.122-	0.003	-	

يوضح جدول رقم (10) ما يلي:

1. أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ما بين الأرامل والمتزوجات وقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجات والمطلقات لصالح المتزوجات، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ المرأة المتزوجة هي الأكثر استقراراً من المطلقة لوجود من يشاركها في اتخاذ القرارات الأسرية، كما يوجد فروق بين الأرامل والمطلقات لصالح الأرامل، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ الأرملة هي الأكثر حرية وجرأة من المطلقة في مواجهة التحديات لعدم وجود من يشاركها ويتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات الأسرية.

2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الآراء في دور المرأة الفلسطينية العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية في محافظة شمال قطاع غزة تُعزى للمتغير التالي(عدد الأبناء) ويرجع الباحث ذلك إلى أنَّ عدد الأبناء يؤثر على قدرة المرأة في اتخاذ القرارات الأسرية، وخاصة كلما زاد عدد الأبناء زاد تحملها أعباءً إضافية تواجهها صعوبات على التأثير في أُسرتها، أما إذا كان عدد الأبناء أقل يكون من السهل عليها التأثير والقدرة على اتخاذ القرارات الأسرية.

وللتعرف إلى اتجاه الفروق حسب عدد الأبناء تم استخدام اختبار شيفيه (Scheffe) البعدي، ويتمثل في التوضيح التالي:

يوضح جدول رقم (11):

نتائج اختبار شيفيه للتعرف إلى اتجاه الفروق حسب عدد الأبناء

عدد الأبناء	3-1		6-4		أكثر من 6	
	الفرق بين متوسطين	قيمة الدلالة	الفرق بين متوسطين	قيمة الدلالة	الفرق بين متوسطين	قيمة الدلالة
3-1	-		-		-	
6-4	0.006	0.994	-		-	
أكثر من 6	0.423	0.001	0.417	0.001	-	

يوضح جدول رقم (11) ما يلي:

1. أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اللّاتي عدد أبنائهنَّ من3–1 واللّاتي عدد أبنائهنَّ من6–4، وقد تبين أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اللّاتي عدد أبنائهنَّ من 3–1 واللّاتي عدد أبنائهنَّ أكثر من 6 لصالح الذين عدد أبنائهنَّ من 3–1 ، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ هذه الفئة تكون الأكثر تنظيماً وقدرة على التأثير في الأسرة، لعدم تحمل المرأة فيها أعباء إضافية تصعب فيها عملية اتخاذ القرارات الأسرية، وتوجد فروق بين اللّاتي عدد أبنائهنَّ من 6–4 واللّاتي عدد أبنائهنَّ أكثر من 6 لصالح الذين عدد أبنائهنَّ من 6–4، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ عدد الأبناء أكثر من 6 أفراد يصعب على المرأة القدرة على اتخاذ القرارات الأسرية لتحملها مسؤولية مضاعفة وأكثر من أنْ يكون عدد أبنائها من 6–4.

2. ثانياً: تم استخدام اختبار «ت» لعينتين مستقلتين (Independent sample t test) للكشف عن الفروق في تقديرات عينة الدراسة في توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة بين متوسطات الآراء في دور المرأة الفلسطينية العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية في محافظة شمال قطاع غزة تُعزى لمتغير (نوع الأسرة)، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (12):

نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق بين تقديرات عينة الدراسة باختلاف نوع الأسرة

	الفئات	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
نوع الأسرة	نووية	156	3.9006	34901.	6.704	0.000	دالة إحصائياً
	ممتدة	58	3.5147	43589.			

يوضح جدول رقم (12) أنَّ قيم «ت» المحسوبة أكبر من قيمة «ت» الجدولية على الدرجة الكلية، وهذا يعني أنّ هناك فروق ذات دلالة إحصائية في دور المرأة الفلسطينية العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية في محافظة شمال قطاع غزة تُعزى لمتغير (نوع الأسرة)، وتقبل الفرضية التي تنص على أنه: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور المرأة الفلسطينية العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية في محافظة شمال قطاع غزة تُعزى لمتغير نوع الأسرة. وكانت الفروق حسب المتوسط الحسابي لصالح الأسرة النووية، ويعزو الباحث ذلك إلى أنَّ المرأة تحاول أنْ تكون في حالة استقرار أسري من خلال الأسرة النووية بعيداً عن الأسرة الممتدة التي تكون فيها الحياة مشتركة، ويكون فيها أيضاً تدَخُّل أهل الزوج، فتعجز من ممارسة قناعاتها وقراراتها الأسرية، وهذا ما تؤكده الدراسات بتفضيل المرأة العاملة منزلا منفردا عن عائلة الزوج وحلمها ببيت مستقل يجمعها بزوجها لتكون فيه الآمرة و الناهية، ولكي لا تتعرض لضغوطات الأسرة الكبيرة (جغمومة، 2017، ص 73).

التوصيات:

بعد أنْ تمت الإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها التي حاولت التعرف على دور المرأة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية، **فإنَّ الباحث خرج بمجموعة من التوصيات:**

1. العمل على إصلاح الإجراءات المقيدة لحقوق المرأة الفلسطينية لتعزز ملكيتها في التصرف بالأموال.

2. ضرورة توعية المرأة بأدوارها الاجتماعية حتى تستطيع مواجهة المشكلات الأسرية.

3. ضرورة خلق بيئة تعليمية سليمة كي تصبح المرأة الفلسطينية متعلمة صاحبة استقلال مادي وفكري.

4. العمل على تعزيز دور المرأة لتشارك بفاعلية في اتخاذ قرارات الحياة الزوجية.

الخاتمة:

بمجمل القول نوضح ما يلي: بالرغم من الصعوبات التي تمر بها المرأة الفلسطينية بما يرتبط بالموروث الثقافيّ الذي يدعم النظرة التمييزية للرجل، ورعاية الأبناء، والوفاء بالالتزامات المنزلية والزوجية، ومنها ما يتعلق بمكان ومحيط العمل، إلا أنَّ العمل ساهم في الاستقلال الاقتصاديّ الذي تسعى إليه المرأة العاملة، والحاجة إلى تأكيد ذاتها في المجتمع والأسرة معاً، وتحسين مكانتها التقليدية الضيقة، وقوّى من سلطتها الأسرية، وكل هذا ساعدها في زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية المختلفة، وتفصيلاً لذلك تحديد مستوى نجاحها في اتخاذ قرار التصرف بالأموال، ومشاركتها في قرار تعليم أبنائها، وقدرتها في حل مشكلاتهم، وامتلاكها القدرة على اتخاذ قرار زواجهم، ومما نجمل به الختام أيضاً أنه لم يعد عمل المرأة يتعلق بها فحسب، بل أصبح انشغالاً للمجتمع ككل، باعتبارها نصف المجتمع من جهة، وعصب الأسرة من جهة أُخرى، وهذا ما كشفته دراسة الباحث في أنَّ عمل المرأة الفلسطينية المتزوجة والتي سبق لها الزواج قادرة على اتخاذ القرارات الأسرية في المجتمع الفلسطيني، وأنَّ هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الآراء في دور المرأة العاملة في اتخاذ القرارات الأسرية تُعزى للمتغيرات التالية (الحالة الزواجية، عدد الأبناء، نوع الأسرة).

الهوامش:

1. طاوطاو، الشريف.(2013).الفلسفة النسوية عند روجيه غارودي قراءة في كتاب «في سبيل ارتقاء المرأة»، أوراق فلسفية،(90 37–63)، ص 63.

2. الجمعية العامة للأمم المتحدة.(1981).المادة الحادية عشر(11)، من نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي اعُتمدتْ وتعّرضتْ للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 34/180 المؤرخ في 18 كانون الأول/ديسمبر 1979،

وكان تاريخ بدء النفاذ: 3 أيلول/سبتمبر 1981، وفقا لأحكام المادة 27.

3. الجمعية العامة للأمم المتحدة.(1981).المادة السادسة عشر (16)، من نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المرجع السابق.

المصادر والمراجع العربية:

- أبو مدلله، سمير.(2011). اختيار مجتمع، مجلة الغيداء، العدد (36)، مركز شؤون المرأة، خريف2011، غزة، فلسطين.
- أبو منديل، غسان.(2014). واقع التمكين الاقتصاديّ للمرأة في قطاع غزة، مركز شؤون المرأة، غزة، فلسطين.
- بلعقاب، رؤوف.(2017). عمل المرأة وأثره على العلاقات الزوجية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2 ، الجزائر.
- بواقنه، عبد الحكيم أحمد.(2014). الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية التي تدير أسرة في محافظة طولكرم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- بومدين، عجائب.(2017). الآثار الأسرية والاجتماعية المترتبة عن عمل المرأة خارج البيت دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بمدينة الأغواط، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2 ، الجزائر.
- جغمومة، زينب.(2017). تعدد أدوار المرأة وعلاقته بالمشكلات الأسرية دراسة ميدانية على عينة من الأستاذات العاملات بكلية العلوم الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2017).نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، رام الله، فلسطين.
- جوون، س. و مارشال، ج.(2000). موسوعة علم الاجتماع، ط1،(ترجمة محمد الجوهري وآخرين)، القاهرة، المركز القومي للترجمة، المجلد الأول،(2000).
- جوون، س. و مارشال، ج.(2011). موسوعة علم الاجتماع، ط2، (ترجمة محمد الجوهري وآخرين)، القاهرة، المركز القومي للترجمة، المجلد الثاني،(2000).
- حجازي، زينة أحمد.(2013).عمل المرأة وأثره على دورها الأسرى، مهنة التعليم في مدارس طرابلس نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، بيروت.
- حسين، أنور حسن.(2017). أثر عمل المرأة في تماسك الأسرة وتنشئة الأطفال، دراسة على حالة المرأة العاملة بوحدة الحاج يوسف شرق التعليمية– محلية شرق النيل، مجلة كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 10 (2–37)، ص 134.
- حماد، محمود محمد.(2009). أثر عمل المرأة خارج المنزل على اتخاذ القرارات الأسرية في مدينة بيت لحم، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- الخشاب، سامية مصطفى.(2008).النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ط1، القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- خيري، الشيخ التجاني ولد محمد يحي.(2010). المحددات الاجتماعية والثقافية لصناعة واتخاذ القرار داخل الأسرة الموريتانية دراسة لعينة من شرائح اجتماعية مختلفة بمدينة انواكشوط، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم الدراسات الاجتماعية، القاهرة.
- دقاق، نبيلة نهاد عبد الحميد.(2011). البعد الاجتماعيّ لمكانة المرأة العاملة في المجال الصحيّ الحكومي في محافظة بيت لحم من وجهة نظرها، رسالة ماجستير غير منشورة، عمادة الدراسات العليا، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة القدس، فلسطين.
- سالم، ساري.(2010). نظريات في علم الاجتماع، برنامج التنمية الاجتماعية والأسرية، جامعة القدس المفتوحة، عمان، الأردن.
- الشراري، خالد بن رطيان.(2016).اتجاهات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الأردن خلال الفترة 2010–1950، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- شكري، علياء.(1999).الحياة اليومية لفقراء المدينة، دراسة اجتماعية واقعية، دار المعرفة الجامعة، الإسكندرية.
- شكري، علياء.(2003). قضايا المرأة المصرية بين التراث والواقع، دراسة للثبات والتغيّر الاجتماعيّ والثقافيّ، القاهرة.
- شمعون، هداية.(2014).تزويج الطفلات "الأسباب والآثار"، برنامج الأبحاث والمعلومات، مركز شؤون المرأة، دار الأرقم، غزة، فسطين.
- الشوابكة، علي فالح ومزاهرة، أيمن سليمان وحمّاد، هبة والعبداللات، منى محمد.(2013). درجة ممارسة البيئة لدى المرأة غير العاملة في الأردن وعلاقتها ببعض المتغيرات، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، 11 (1)، ص477–449.
- الصديقي، سلوى عثمان وعلي، أميرة منصور.(2006). اتجاهات ونظريات وعمليات، طريقة خدمة الفرد، مطبعة البحيرة، الإسكندرية.
- الصوراني، غازي.(2005). المرأة الفلسطينية ودورها في التاريخ الحديث والمعاصر، مجلة رؤية، الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 21، أيلول، غزة، فلسطين.
- عبد اللطيف، محمد خليفة وآخرون.(2007). التفكير العلمي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة.
- عطية، نسرين نبيل.(2014). الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة بنظام المناوبات في القطاع الطبي وعلاقته بالتوافق الأسري دراسة ميدانية على عينة من العاملين في المستشفيات العامة والخاصة في عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية.
- عويدات، نوال.(2014).الضغط النفسي لدى المرأة العاملة المتزوجة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، الجزائر.
- المجالي، آمال ياسين.(2018). المشكلات التي تواجه المرأة العاملة في محافظة الكرك في المملكة الأردنية الهاشمية، كلية كرك الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، 45 (2) ص 1.
- محمد، وفاء عثمان.(2013). التوافق الزواجي لدى المتزوجات العاملات بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- محمود، عالية علي.(2011). الموروث الاجتماعيّ الثقافيّ وأثره في تمكين المرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.
- المرصفي، هناء محمد.(2002).النجاح المهني في السياق المهني للمرأة المصرية ومكانتها داخل الأسرة، دراسة إنثروبولوجية لبعض الأنماط الناجحة في العمل، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة.
- مهيرات، مروى محمد.(2010).الذكاء العاطفي وعلاقته بمهارة اتخاذ القرار لدى المرأة الأردنية العاملة في المراكز القيادية بوزارة التنمية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
- نادية، فرحان.(2012). عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 8، جامعة حسبة بن بو علي شلف، الجزائر.
- نفيدسة، فاطمة .(2007). العلاقة بين النسق القيمي والدور الاجتماعيّ لدى المرأة الطارقية، دراسة ميدانية بمدينة تمنراست، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

degree of exercise of the environment appeared to be the non-working woman in Jordan and her relationship with certain variables, Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies, 11 (1), p. 449-477.

- *Siddiqui, Salwa Osman and Ali, Amira Mansour. (2006). Trends, Theories and Processes, The Way of Service of the Individual, Lake Press, Alexandria.*
- *Al-Sourani, Ghazi.(2005). Palestinian women and their role in modern and contemporary history, Vision Magazine, General Authority for queries, No. 21, September, Gaza, Palestine.*
- *Abdul Latif, Mohamed Khalifa and others.(2007). Scientific Thinking, Egyptian Anglo-Egyptian Library, Cairo.*
- *Attiyah, Nesreen Nabil.(2014). Difficulties faced by women in the medical sector shift system and their relationship to family compatibility - field study of a sample of workers in public and private hospitals in Amman, unpublished Masters, Graduate School, University of Jordan.*
- *Auwedat, Nawal (2014). Psychological pressure of married working women, unpublished Master's thesis, Faculty of Social Science, Department of Psychology, Abdul Hamid Ibn Badis University, Mistanem, Algeria.*
- *Al-Majali, Amal Yassin.(2018). Problems faced by women working in the Karak Governorate in the Hashemite Kingdom of Jordan, Karak University College, Balqa applied University, Journal of Human and Social Sciences Studies, 45 (2) p. 1.*
- *Mohammed, Wafa Othman.(2013). Married compatibility with married couples working at the University of Sudan for Science and Technology, unpublished Masters, University of Sudan for Science and Technology, Sudan.*
- *Mahmoud, alia Ali.(2011). The socio-cultural heritage and its impact on the empowerment of women working in civil society institutions, unpublished Ph.D., Graduate School, University of Jordan.*
- *Al-Mursifi, Hana Mohammed. (2002). Professional success in the professional context of Egyptian women and their place within the family, anthropological study of some successful patterns of work, unpublished PhD, Girls College, Ain Shams University, Cairo.*
- *Mahirat, Mroua Mohammed.(2010) emotional intelligence and its relationship to decision-making skills of Jordanian women working in leadership positions at the Ministry of Social Development, unpublished Masters, Graduate School, applied University of Balqa. Jordan.*
- *Nadia, Farhan.(2012). Women›s work and its impact on family relations, Academic Journal of Social and Human Studies, No. 8, University of Hasbé Ben Ali Shalf, Algeria.*
- *Nefesa, Fatima. (2007). The relationship between the value pattern and the social role of Tarek women, a field study in Tamnarst, an unpublished master›s thesis, faculty of arts and humanities, University of Qasdi Marbah and Regla, Algeria.*

English References:

- *Erikson, Kai, and Steven peter vallas (1990). The Nature of work, New Haven and London, Yale University press.*
- *Janaki, D.(2013). Empowering women through distance learning in India, International Women Online Journal of Distance education,2(3).*
- *Kodagoda, Thilakshi. (2010). Work? Family stress of women managers: experience from banking sector in Sri Lanka. International Journal of Management and Enterprise Development, 9, 201 – 211.*
- *Malik, Muhammad Imran; Saif, Iqbal, Muhammad; Fernando Gomez, Solomon; Khan, Noor; and Hussain, Saddam. (2010) Balancing work and family through social support among working women in Pakistan, African Journal of Business Management. 4(13) 2864-2870.*
- *Masini, Eleonra and Susan Strategies (1991). women, Households and change, Tokyo, The United Nations University press.*
- *Seibert, S.E et al., (2011). Antecedents and Consequences of Psychological and team empowerment in organization: a meta-analytic review. Journal of Applied Psychology. 96, 981-1003.*
- *Shortridge, K. (2007). Men and Women of the Corporation psychological abstracts, Vol. 73, No. 10, P.P: 218-229.*

Translated References.

- *Abu Mdalalah, Samir.(2011). Selection of a Society, Al-Gheidaa Magazine, issue 36, Center for Women's Affairs, Autumn2011, Gaza, Palestine.*
- *AbuMandil, Ghassan.(2014). The reality of women's economic empowerment in the Gaza Strip, Women's Affairs Center, Gaza, Palestine.*
- *Belakap, Raouf.(2017). Women's work and its impact on marital relations, unpublished Ph.D., Faculty of Human and Social Sciences, University of Mohammed Lin Dabbagin, Staif2, Algeria.*
- *Bwaquna, Abdul Hakim Ahmed.(2014). Difficulties faced by Palestinian women running a family in Tulkarm governorate, unpublished Masters, Graduate School, Najah National University, Nablus, Palestine.*
- *Boumediene, Wonders.(2017). Family and social implications of women's work outside the home - Field study of a sample of women working in Aghwat city, unpublished Ph.D., Faculty of Social Sciences, University of Wran2, Algeria.*
- *Gaghmoma, Zainab.(2017). Multiple roles of women and their relation to family problems - field study on sample of female professors working at the Faculty of Social Sciences, unpublished Master's thesis, Faculty of Humanities and Social Sciences, Zian Ashour Al-Galfa University.*
- *Palestinian Central Bureau of Statistics (2017). Results of the general population, housing and facilities census, Ramallah, Palestine.*
- *John, S. and Marshall, J. (2000). Encyclopedia of Sociology, T1 (translated by Mohamed Jawher et al.), Cairo, National Center for Translation, vol. I, 2000.*
- *John, S. and Marshall, J. (2011). Encyclopedia of Sociology, T2 (Translations of Mohamed Jawher et al.), Cairo, National Center for Translation, vol. II (2000).*
- *Hijazi, Zina Ahmed.(2013) Women's work and its impact on their family role, the education profession in Tripoli schools as a model, unpublished Masters, Institute of Social Sciences, Lebanese University, Beirut.*
- *Hussein, Anwar Hassan (2017). The impact of women's work on family cohesion and child-rearing, a study on the situation of women working in the Hajj Youssef East Education Unit - Local East Nile, Journal of the Faculty of Graduate Studies, the University of Nilin, 10 (37-2), p. 134.*
- *Hammad, Mahmoud Mohammed.(2009). The impact of women's work outside the home on family decision-making in the city of Bethlehem, unpublished Masters, Graduate School, Bir Zeit University, Palestine.*
- *Al-Khashab, Samia Mustafa.(2008). Social Theory and Family Study, T1, Cairo: The International Cultural Investment House.*
- *Khiri, Sheikh Tjani son of Mohamed Hai (2010). Social and Cultural determinants of decision-making within the Mauritanian family Study of a sample of different social segments in Inoucut City, unpublished Ph.D., Institute for Arab Research and Studies, Department of Social Studies, Cairo.*
- *Daqaq, Nabila Nahad Abdel Hamid.(2011). The social dimension of the status of women working in the governmental health field in Bethlehem Governorate from their point of view, unpublished Masters, Deanship of Graduate Studies, Department of Social Service, Al Guys University ,Palestine.*
- *Salem, Sari.(2010). Social and Family Development Program, Al-Quds Open University, Amman, Jordan.*
- *Al-Sharari, Khaled Bin Ratian.(2016). Trends in women's participation in the labor force in Jordan during the period 1950-2010, unpublished Ph.D., Graduate School, University of Jordan.*
- *Shukri, Alyaa (1999). Daily life of the city's poor, a realistic social study, a university knowledge house, Alexandria.*
- *Shukri, Alyaa.(2003). Egyptian women's issues between heritage and reality, study of social and cultural stability and change, Cairo.*
- *Shimon, Hadaya.(2014): Marriage of girls causes and effects, Research and Information Program, Women's Affairs Center, Arqam House, Gaza, Palestine.*
- *Al-Shawabaka, Ali Faleh; Mazahera, Ayman Suleiman; Hammad, Heba; Abdullat, Mona Mohammed. (2013). The*